



- تعميم -

صاحب السمو الملكي ولي العهد  
نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع  
نسخة لكل وزارة ومصلحة حكومية  
وعلى كل جهة إبلاغ الجهات التابعة لها أو المرتبطة بها

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

اطلعنا على محضر اللجنة الدائمة المشكّلة بالديوان الملكي لمتابعة ومراجعة تنفيذ المشاريع التنموية والخدمية رقم (م/٦٤) بتاريخ ١٤٣٥/٨/٢٧ هـ بشأن قيام بعض الجهات الحكومية بإضافة أعمال جديدة لبعض المشاريع وتمديد عقودها لمدة تزيد عن نسبة الإضافة وبما لا يتناسب مع حجم تلك الأعمال وقد يصل التمديد إلى مدة العقد الأساس، ورأي اللجنة مناسبة توجيه الجهات الحكومية بالتقيد بما تقضي به الفقرة (أ) من المادة (الثانية والخمسين) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية والمادة (الثالثة) من اللائحة التنفيذية للنظام، ومتابعة تنفيذ ذلك من الجهات الرقابية، والرفع بالمخالفين إلى الجهات المختصة.

كما اطلعنا على محضر اللجنة رقم (م/٦٥) بتاريخ ١٤٣٥/٨/٢٧ هـ بشأن قيام بعض الجهات الحكومية بعد ترسية مشاريعها بتغيير بعض تصاميمها، وأن ذلك من أسباب تعثر بعضها، حيث إن عدم التزام تلك الجهات بالتصاميم التي وضعتها يؤدي إلى عدم قدرة المقاول على تنفيذها وفق البرنامج الزمني المحدد في العقد، وزيادة الأعباء المالية لتلك المشاريع، وقيام الجهات الحكومية بتعويض المقاول عن الأضرار الناجمة عن عدم التزامها بالتصاميم، ورأي اللجنة توجيه الجهات الحكومية بالتقيد بما تقضي به المادة (السادسة والثلاثون) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية والمادتان (الأولى، والثامنة والخمسون) من اللائحة التنفيذية للنظام، وإذا طرأت ضرورة ملحة لتعديل تصاميم المشروع فيتم مناقشتها مع وزارة المالية وفقاً للأنظمة والتعليمات والإمكانات المالية المتاحة. ولموافقنا على ما توصلت إليه اللجنة في محضرها المشار إليهما.. نرغب إليكم إكمال ما يلزم بموجبه.

عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود  
رئيس مجلس الوزراء

